International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)

IJFAES
February 2025

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

دور المعايير المحاسبية في تنظيم السياسات المالية في أسواق المال: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية

مرتضى القسم عوض الكريم بشير
دكتوراه محاسبة وتمويل، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان
murtadaasgad@gmail.com

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التقارير والقوائم المالية التي تعدها الشركات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية خصوصاً وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وأن حجر الزاوية في توفير المعلومات المطلوبة هو القوائم المالية المنشورة، وقد تكون هذه القوائم أرض صلبة يمكن الاعتماد عليها في توفير المعلومات الموثوق بها لاتخاذ القرار فلابد من وجود المعايير المحاسبية المناسبة والملائمة والتي يتم تطبيقها بطريقة متسقة وموحدة وبثبات من سنة لأخرى.

حيث أن دور معايير المحاسبة في تنظيم السياسات المحاسبية هي الأساس الأول الذي تقوم عليه إعداد القوائم المالية والتي تعتبر المصدر الأول في توفير المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة القرارات الاستثمارية بما في ذلك تحديد القيمة الحقيقية للأسهم في أسواق المال على أساس علمي سليم، وحيث أن الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في هذه الأسواق تستطيع تغير السياسات المحاسبية المتبعة في القياس والتقييم المحاسبي من حين لآخر.

كما هدفت الدراسة إلى:

- الوقوف على محددات ومقومات فاعلية المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، والآثار المترتبة عليها.
- محاولة تحسين جودة المعلومات المحاسبية السليمة، اللازمة لاتخاذ القرارات في ضوء المعايير الدولية وزيادة الاعتماد عليها.
- إصدار الاقتراحات المناسبة حول التطبيق الأفضل لمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

وقامت الدراسة باختبار مدي صحة الفرضيات الآتية:

- في ظل غياب المعايير المحاسبية سوف تتحكم الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم للأوراق المالية في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها في قوائمها المالية.
- تنظيم السياسات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتحقق إلا بوجود معايير محاسبية ومعايير مراجعة مع الالتزام بالتقييد بتطبيقها.
- عدم التزام الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية أدى لاعتماد المنشأة مع سوق الخرطوم للأوراق المالية على مصادره الخاصة لتوفير المعلومات المالية.

لقد اتبع الباحث المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفروض والمنهج الاستقرائي في تتبع المشكلة بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في اختبار فروض البحث.

ولقد أثبت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

- غياب المعايير المحاسبية تعتبر سمة غالبة حيث لا تلتزم معظم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية التي من شأنها تنظيم السياسات المحاسبية.
- الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية ليس لديها التزام بتطبيق معايير محاسبية معتمدة من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية مما يتيح فرصة التحكم في نوعية وكمية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

وفي ضوء تلك النتائج كانت أهم توصيات الدراسة ما يلي:

- ضرورة تطوير وترقية الوعي الاستثماري وذلك بتكثيف الإعلام في هذا الجانب.
- ضرورة إصدار التشريعات التي من شأنها تنظيم ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي ودعم الوعي الاستثماري.
- ضرورة إلزام الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية المنشورة وفقاً لمتطلبات الإفصاح التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، السياسات المالية، أسواق المال، سوق الخرطوم للأوراق المالية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

The Role of Accounting Standards in Regulating Financial Policies in Financial Markets: A Case Study of the Khartoum Stock Exchange

Murtada Elgasim Awad Elkrim Basheir
PhD in Accounting and Finance, Faculty of Commerce, University of Nilein, Sudan
murtadaasgad@gmail.com

Abstract

The study discussed the reports and the standards prepared by the companies that have shares in the financial markets, specifically Khartoum Financial Markets which lacks the satisfactory information that enable the shareholders to take decisions for investment and securities. The statements on the screen are the major source to provide the appropriate information because they should include the required accounting standards as reliable resources for decision taking and should be stable and easily applied at any time.

The impact of standards that arrange the accounting policy is the pillar that holds the financial statements which are considered the basic principle of providing the accounting information used for decision taking about the investment and determining the actual value of shares in the financial markets based on correct scientific statements. Thus, the participating companies would grasp the opportunity to change their accounting policies of the standards and the accounting evaluation on the appropriate time.

The Objectives:

- To know the determining facts the activate the accounting information used in taking decision on shares investment and the consequences.
- To endeavor to improve the quality of the accounting information prior to decision taking and all that should trust and abide the international standards.

- To issue the reasonable proposals to facilities the best application for the disclosure tools accounting to the international accounting standards.

The researcher followed asset of research procedures, such as the deduction approach in determining the problem and setting the hypothesis, the extrapolation approach for following the problem, the historical method I the humanitarian studies. And the analytical descriptive method for testing the hypothesis.

Then the Study Tested the Validity of the Following Suppositions:

- Due to the absence of accounting standards, the participating companies will control the quantity and quality of the information to dominate the market.
- The arrangement of the accounting policies won't be achieved unless there them are accounting and auditing standards with strict abidance to apply.
- The registered companies in Khartoum financial market dared not to send regular financial reports and that obliged the shareholder to gather his own information.
- The availability of accounting standards at the financial market satisfy the needs of shareholders and that will benefit the market and encourage it to practice wide investment.

Moreover, the conformity to the discloser standards by the registered companies in Khartoum financial market increases the trust of companies on the financial statements. Eventually, the companies will rely on these statements when they want to take decisions of investment.

The Results:

- The absence of the accounting standards is almost prevailing because most of the companies do not abide the application of the accounting standards to arrange their accounting policies.

- The participating companies in Khartoum financial market do not conform to apply the accounting standards approved by Khartoum financial market, and consequently they will have the control on the declared quality and quality of financial information.
- The Council of Legal Accountants lacks the sufficient support to issue accounting standards.
- The refraining of companies to present reports on the future financial information makes it impossible to foretell investment decision taking.

Recommendations:

- To strengthen information to improve awareness of investment.
- To issue the rules of share to organize and raise the efficient economic performance and support the awareness of investment.
- To conform the registered companies in Khartoum financial market to elaborate the disclosure in the reports and statements in conformity to the international accounting standards.

Keywords: Accounting Standards, Financial Policies, Financial Markets, Khartoum Stock Exchange.

الإطار العام للدراسة

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية التي يتناولها الباحث في أن التقارير والقوائم المالية التي تعدها الشركات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية خصوصاً وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وأن حجر الزاوية في توفير المعلومات المطلوبة هو القوائم المالية المنشورة، وقد تكون هذه القوائم أرض صلبة يمكن الاعتماد عليها

في توفير المعلومات الموثوق بها لاتخاذ القرار فلابد من وجود المعايير المحاسبية المناسبة والملائمة والتي يتم تطبيقها بطريقة متسقة وموحدة وبثبات من سنة لأخرى.

حيث أن دور معايير المحاسبة في تنظيم السياسات المحاسبية هي الأساس الأول الذي تقوم عليه إعداد القوائم المالية والتي تعتبر المصدر الأول في توفير المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة القرارات الاستثمارية بما في ذلك تحديد القيمة الحقيقية للأسهم في أسواق المال على أساس علمي سليم، وحيث أن الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في هذه الأسواق تستطيع تغير السياسات المحاسبية المتبعة في القياس والتقييم المحاسبي من حين لآخر.

ويمكن حصر مشكلة البحث في النقاط التالية:

1. ما هو مدى أهمية القوائم والتقارير المفصح عنها للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في تزويد مستخدميها بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية؟
2. هل التقارير والبيانات المالية المفصح عنها قاصرة عن تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات المالية التي تساعدهم في ترشيد واتخاذ القرارات المالية؟
3. ما هو مدى أهمية توفير معايير للحكم على جودة البيانات والمعلومات ذات الطبيعة المحاسبية في القوائم والتقارير المالية للمستخدمين الخارجيين؟

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث في إبراز الدور الذي تقوم به سوق الأوراق المالية كأداة يتم من خلالها تجميع المدخرات وتوجيهها إلى فرص الاستثمار بالشكل الذي يحقق التخصيص المتوازن والفعال للموارد.

ويمكن حصر أهمية البحث في الآتي:

1. الدور الكبير الذي تمثله المعلومات المحاسبية بالنسبة للمتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية، ومدى تأثير تلك المعلومات على زيادة كفاءة سوق المال.
2. أهمية المعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة وتدفقاتها النقدية وخطط الإدارة المستقبلية على أسعار الأوراق المالية.
3. أهمية وضع معايير محاسبية ذات جودة عالية والحفاظ عليها حيث يعتبر هذا مدخلاً هاماً لتنظيم سوق المال.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على محددات ومقومات فاعلية المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، والآثار المترتبة عليها.
2. محاولة تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة واللازمة لاتخاذ القرارات في ضوء المعايير الدولية وزيادة الاعتماد عليها.

فرضيات البحث:

لخدمة أهداف البحث تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

1. في ظل غياب المعايير المحاسبية سوف تتحكم الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم للأوراق المالية في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها في قوائمها المالية.
2. تنظيم السياسات المحاسبية في أسوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتحقق إلا بوجود معايير محاسبية ومعايير مراجعة مع الالتزام بالتقييد بتطبيقها.
3. عدم التزام الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية أدى لاعتماد المتعامل مع سوق الخرطوم للأوراق المالية على مصادره الخاصة لتوفير المعلومات المالية.
4. الالتزام بمعايير الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يزيد من درجة الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

منهجية البحث:

تم استخدام مناهج البحث التالية:

1. المنهج الاستنباطي: لتحديد طبيعة المشكلة الأساسية للبحث وصياغة فروض البحث.
2. المنهج الاستقرائي: لاختبار مدى صحة فروض البحث.

3. المنهج الوصفي: وذلك من خلال أسلوب دراسة الحالة والمتمثلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وبعض الشركات التي يتم تداول أسهمها، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي وذلك لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

حدود البحث:

1. يتناول هذا البحث دور معايير المحاسبة للأوراق المالية على قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، حيث يهتم فقط بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي تظهر انعكاساتها المحاسبية في القوائم المالية للشركات.
2. الحدود الزمانية: فترة الدراسة من (2005م-2021م).

تنظيم هيكل البحث:

تشتمل الدراسة على مقدمة وفصول وتنقسم الفصول إلى مباحث وخاتمة كما يلي:

- أولاً: المقدمة تتكون من الإطار المنهجي للدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية البحث، أهداف البحث، فرضيات البحث، تنظيم هيكل البحث.
- الفصل الأول سوف يتناول دور المعايير المحاسبية في تنظيم السياسات المالية بسوق المال من خلال مبحثين، فالمبحث الأول يتناول مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع المعايير المحاسبية بينما تناول المبحث الثاني معايير المحاسبة للأوراق.
- الفصل الثاني يتناول دراسة الحالة ويتكون من مبحثين، المبحث الأول يتناول نبذة تاريخية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية، أما الثاني يتناول إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.
- وأخيراً الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

الفصل الأول

المبحث الأول: المعايير المحاسبية وتنظيم السياسات المالية بسوق المال

تمهيد:

عرفت معايير التقارير المالية الدولية منذ نشأتها اهتماماً كبيراً بالأدوات المالية من حيث تقييمها، وعرضها، والاعتراف بها وقياسها وتصنيفها والإفصاح عنها، حيث تلعب المعايير الدولية دوراً حيوياً في تنظيم الممارسات المحاسبية، كما أنها تعتبر كمرشد في تحديد الطرق الأنسب لقياس المعاملات المالية وعرضها والإفصاح عنها، مما يحقق الجودة للمعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير الدولية.

مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع المعايير المحاسبية:

تهتم معايير المحاسبة بشكل عام بتحديد أساسيات الطرق السليمة لتحديد وقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ، ويتعلق المعيار المحاسبي عدة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر علي المركز المالي للمنشأة ، ونتائج أعمالها، بينما تهتم أهداف المحاسبة المالية كأحد أجزاء الإطار الفكري بتحديد طبيعة المعلومات الواجب على البيانات المالية إنتاجها لتلبية احتياجات المستفيدين، ومن هنا يتضح الارتباط المنطقي بين معايير المحاسبة المالية من ناحية ومن ناحية أخرى أجزاء الإطار الفكري لها. [1]

فبدون تحديد المعلومات المطلوبة من قبل المستفيدين (الأهداف) وبدون تعريف طبيعة ونوعية المعلومات الممكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية تعريفاً دقيقاً (المفاهيم) يكون من الصعب تحديد أساسيات الطرق السليمة للقياس وعرض إيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها (المعايير) وباختصار نجد أهمية الحاجة إلى تحديد وتعريف الإطار الفكري للمحاسبة المالية قبل إصدار معاييرها وذلك لوجود ترابط منطقي وعلاقة تسلسلية بينهما، فالإطار

[1] - معايير المحاسبة المالية – لجنة معايير المحاسبة المالية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2000م)، ص129.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

الفكري والمعايير تمثل حلقات متصلة وفقدان أي منها يؤدي بدون شك إلى خلل في تركيب تلك الحلقات ومن ثم انحراف في أهدافها. [2]

ولا بد لنا من فهم المعايير حيث أن المعايير تمثل المرشد والموجه للربط بين آلية القياس وإجراءاته التنفيذية من جهة، والأسس والقواعد والمبادئ التي يتم على ضوئها القياس المحاسبي من جهة أخرى وما تسفر عنه عملية القياس من نتائج ايجابية كانت أو سلبية من جهة ثالثة. [3]

يمكن تقسيم معايير التقارير المالية إلى الآتي: [4]

1. مفهوم الملائمة: كمعيار من معايير التقرير المالي يعني أن تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة مستخدميها في تقويم الأحداث السابقة والحاضرة والمستقبلية تأكيداً أو تصحيحاً لمسار عمليات التقويم السابقة التي قاموا بها.
2. الموثوقية والحياد: أن تقدم تقارير مع إمكانية المركز المالي ونتائج الأعمال تعبر بصدق وموضوعية مع إمكانية التثبت من حيدة المعلومات.
3. أن تتوفر المعلومات للجميع بطريقة غير متميزة إلى أحد وتكون أكثر موضوعية ومصداقية وأمانة عند تقديمها لمستخدميها على السواء.

أهداف معايير المحاسبة: [5]

تعتبر أهداف معايير المحاسبة أحد أجزاء الإطار الفكري وأحد مقومات اسلوب بنائه حيث تهتم المحاسبة المالية (كأداة خدمة) بقياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي لمنشأة معينة ونتائج أعمالها، وإيصال نتائج ذلك القياس إلى المستفيدين لذا فإن أهم وظائف المحاسبة المالية هي تحديد، تحليل، قياس، تبويب، تلخيص، وإيصال تأثير العمليات والأحداث والظروف لمنشأة معينة على مركزها المالي ونتائج أعمالها، وتعتبر المحاسبة المالية أداة خدمة هدفها الرئيسي إنتاج وإيصال معلومات ملائمة تساعد المستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنشأة معينة، وكأداة خدمة، لا يمكن تحديد أهداف المحاسبة

[2] - وليوم توماس أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة د. أحمد حجاج د. كمال الدين سعد، (الرياض: دار المريخ للنشر السعودية، 2003م)، ص51.
[3] -د. كمال الدين عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2004م)، ص331.
[4]- معايير المحاسبة الدولية – منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين لسنة 1999م، ص9.
[5]- د. عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (الخرطوم: مطبعة العملة، 2003م)، ص65.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

المالية من فراغ، وإنما يجب استنباطها من حاجات المستفيدين من المعلومات المنتجة بواسطة المحاسبة المالية ومن هنا يظهر جليا مفهوم الملائمة حيث يجب أن تتلاءم المعلومات المنتجة مع احتياجات المستفيدين من استخدام هذه المعلومات المالية، مقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية هي: [6]

1. التوقيت Timeliness.
2. التحقق من دقة التوقيعات السابقة feedback value.
3. المساعدة على التنبؤ Predictive.

يري الباحث أن القوائم المالية التي توفر للمستخدم الخصائص النوعية يجب أن تكون كالآتي:

1. قائمة المركز المالي.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة التدفقات النقدية.
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
5. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

أهمية المعايير المحاسبية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تشكل أهم المعايير الأساسية Basic criteria للاسترشاد بها في الحكم علي مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات.

وعلى ذلك يري الباحث لا بد من توافر مجموعة من الخصائص للمعلومات المنشورة حتى تحقق المنفعة المرجوة منها. وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عناصر المنفعة في المعلومات في مجموعتين رئيسيتين ومجموعة فرعية على النحو التالي: [7]

- المجموعة الأساسية الأولى تتعلق بالملاءمة relevance وتستند إلى:
  - الحداثة للمعلومات المحاسبية.

[6] - المرجع السابق، ص 131.

[7] - FASB,"Qualatative Characteristics Of Accounting Information " Statement Of Financial Accounting NO.2, May 1980, p 47

- القيمة الرقابية للمعلومات المحاسبية.
- القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

- المجموعة الأساسية الثانية: تختص بالمصداقية reliability وتعتمد على:
  - صدق التعبير.
  - الموضوعية.
  - إمكانية التحقق.
- المجموعة الفرعية وتتضمن:
  - القابلية للمقارنة.
  - الثبات في التطبيق.

ولقد أوضحت دراسة David Solomons أن عناصر المنفعة في المعلومات تتمثل في خمسة عناصر رئيسية، يشمل بعضها عدد من العناصر الفرعية، وذلك على النحو التالي: [8]

1. الملائمة وتتضمن العناصر الفرعية التالية:
   - القيمة التنبؤية.
   - القيمة التأكيدية.
   - القيمة التصحيحية.
   - الحداثة.
2. المصداقية وتتضمن العناصر الفرعية التالية:
   - صدق التعبير.
   - الشمولية.
   - القابلية للتحقيق.
3. الثبات.
4. الموضوعية.

[8]- Lewis, R. And Pendrill, P.، Advanced Financial Accounting, 3rd. Ed,(Pitmon, Publishing. 1991), P 15
نقلاً عن د. الشحات محمد عطوه، مرجع سابق، ص 145.

5. الإمكانية.

وقد لوحظ مما سبق ما يلي:

1. الاتفاق على أهمية الملائمة كعنصر أساسي لتوفير المنفعة في للمعلومات المحاسبية.
2. تمثل حداثة المعلومات عنصراً فرعياً من عناصر الملائمة ويتفق هذا الرأي مع الهدف الأساسي للبحث حيث أنه لكي يحقق الإفصاح الهدف المرجو منه لابد أن تكون المعلومات ملاءة أيضاً من جهة حداثة المعلومات، حيث تعتبر الحداثة من العناصر الهامة والمؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري مستقبلاً.

وتكمن منفعة المعلومات الملائمة في قدرتها على تخفيض درجة عدم بالنسبة للمستثمرين المرتقبين. كما تشير الملائمة إلى المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية في التنبؤ بقيمة المتغيرات التي تنطوي عليها نماذج اتخاذ قرارات الاستثمار ويمكن تعريف الملائمة بأنها "قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدمي المعلومات بصدد تكوين توقعات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية وإمكانية تأكيد وتصحيح تلك التوقعات" [9]

يلاحظ أن هذا التعريف يرتبط بتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية وهو الملاءمة للهدف.

المصداقية: تعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية، ويتطلب تحقيق المصداقية ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث الاقتصادية المالية وأن تعبر بصدق وأمانة عن تلك الأحداث. [10]

كيفية وضع المعايير المحاسبية: [11]

لا شك أن المحيط هو البيئة التي يتم فيه إعداد المعيار وحتى تكون أهداف القوائم المالية ناجحة كأساس لبناء معايير فاعلة وقابلة للتطبيق يجب أن تكون تلك الأهداف مستقاة أو على أقل تقدير متسقة مع المحيط العام للبلد المعني، إذ أن الأهداف غير الملائمة للمحيط الذي يتم فيه إعداد المعايير تنتج عنه في أغلب

[9] - د. أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة، التوافق الدولي (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م ص19.
[10] - د. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة -مرجع سابق، ص 20.
[11] - معايير المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الأحيان معايير غير مناسبة لذلك المحيط مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها، وحتى تكون الأهداف ملائمة فيجب أن تكون واضحة ومحددة ولا يتم ذلك إلا بموجب دراسات ميدانية مسبقة للبيئة أو المحيط الذي يمكن أن يتم فيه إعداد هذه المعايير.

ولا جدال أن قوانين الشركات يعتبر الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد المحيط القانوني للمنشأة الهادفة للربح، فبموجبه يتم تحديد شروط تأسيسها وكذلك علاقة إداراتها بملاكها وعلاقة الملاك ببعضهم البعض وبه يحدد شروط انتهائها أو تصنيفها، وما يهمنا هنا بصفة رئيسية هو ما يقتضيه القانون من حماية رئيسية للملاك والمستثمرين. إذ يقتضي القانون تزويدهم بصفة دورية بالمعلومات المالية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة، إضافة لقانون الشركات فهنالك عوامل أخر تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تحديد الأهداف القوائم المالية منها على سبيل المثال لا الحصر في بعض البلدان النامية ما يلي: [12]

1. التنمية والتطوير السريع الذي تعيشه اقتصاديات تلك البلدان.
2. الاتجاه الحديث نحو الاستثمار في الأسهم حيث أسواق العقار قد مرت بتذبذبات في بعض البلدان خلال الأعوام العشرة الماضية الشيء الذي جعل الأسهم بديلاً مناسباً.
3. السيولة المتوفرة والباحثة عن العائد السريع في مجال الاستثمارات الحديثة.
4. الافتقار إلى المعلومات المطلوبة للاستثمار حيث أن القوائم المالية المصدرة لا توفر المعلومات الكافية.
5. عدم وجود بيئة من المحللين الماليين المهنيين لإرشاد المستثمرين في تقييم البدائل المتاحة للاستثمار في معظم البلدان النامية.
6. زيادة إعداد المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة الباحثين عن توظيف أموالهم في استثمارات تعود عليهم بالنفع.
7. الاتجاه نحو الاستثمار ذو العائد السريع والمضمون من أغلبية المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة.
8. الاعتماد في بعض الأحيان على معلومات خاصة قد لا تكون دقيقة أو صحيحة في اتخاذ القرارات المالية وخاصة قرارات الاستثمار.

[12] - المرجع السابق، ص 321.

ويري الباحث أن كل هذه العوامل أو غيرها بدون شك توثر على تحديد أهداف القوائم المالية ومن هنا يتضح أن المجتمعات في الدولة النامية بحاجة ماسة إلى توافر المعلومات المالية كأحد المداخل الرئيسية لتمكينهم من اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة، وحتى تكون قرارات الاستثمار سليمة فلا بد من وجود جهات مختصة بإصدار المعايير المحاسبية المناسبة التي توفر المعلومات الملائمة وحتى يتسنى تطبيق معايير المحاسبة المصدرة بطريقة سليمة فلا بد من وجود معايير مراجعة قادرة علي التأكد من سلامة تطبيق المعايير المحاسبية حيث أن حاجات قطاعات المجتمع هي التي تحدد الأهداف، لا بد لنا من توضيح لقطاعات المستفيدين ودرجة اهتمامهم وإلى أي مدى لهم السلطة أو القدرة علي التأثير لتوفير البيانات التي تتلاءم مع استخداماتها.

وهنالك العديد من الدراسات التي تعرضت لتحديد أهداف القوائم المالية ومن ثم تحديد الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، ويمكن القول إن أهم هذه الدراسات هي الدراسة التي قدمها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) والتي حددت الخصائص النوعية للمعلومات والتي يتم استخدامها كأساس لتقويم جودة المعلومات المحاسبية، هذه الخصائص تتمثل في خاصيتين رئيستين هما: [13]

1. ملائمة المعلومات المحاسبية Relevance.
2. إمكانية الاعتماد على المعلومات (درجة الموثوقية فيها) reliability.

يجب أن ننوه أن مستوي جودة هذه المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية (الملائمة والموثوقية)، فحسب بل يعتمد أيضاً على مجموعة من الخصائص التي تتعلق بمتخذي القرارات وهم مستخدمي القوائم المالية.

ومنذ قيام الشركات الكبرى التي تدار بواسطة مديرين محترفين باتت الحاجة ماسة للقوائم المالية التي يتم تحليلها بواسطة المستفيدين لمتابعة الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، ولا يتم ذلك إلا بالتحليل المالي بهذه القوائم، حيث أن التحليل نشأ مع بوادر الثورة الصناعية في أمريكا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظهور طبقة المديرين المحترفين الذين يتولون أعمال الإدارة في الشركات. [14]

يرى الباحث أنه يمكن توضيح قطاعات المستفيدين من القوائم المالية حيث على النحو الآتي:

[13] - د. عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء احتياجات سوق المال في مصر والسودان، مرجع سبق ذكره، ص62.
[14] - د. هشام أحمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، ط2، (عين شمس: توزيع عين شمس، 1980م)، ص13.

أ. مستفيدين لهم اهتمام مباشرة بالمنشأة: تشمل هذه المجموعة المستثمرين الحاليين (أصحاب حقوق رأس المال) والمرتقبين، إضافة لمقدمي القروض والجهات الحكومية كمصلحة الضرائب والزكاة ووزارة الاستثمار والدوائر الحكومية الأخرى هذه الفئة لديها الوسائل التي تمكنها من الوصول إلى أدق التفاصيل المطلوبة لبناء قراراتها عليها حيث أن الإدارة تكون لصيقة بأعمال المنشأة اليومية أما بقية الأطراف الأخرى بالرغم من بعدها عن العمليات اليومية للمنشأة إلا أن اهتماماتها المباشرة يجعلها في وضع تستطيع فيه الحصول على ما تريد بعدة وسائل فاعلة ومؤثرة علي إدارة المنشأة.

ب. فئة مستفيدين لهم اهتمام غير مباشر: تشمل هذه الفئة الدوائر الرقابية والدوائر الحكومية التي لها اهتمامات بالاقتصاد القومي أو بالقطاع الذي تعمل فيه المنشأة ويعتبر هؤلاء مستفيدين خارجين ليس لهم دراية لصيقة بالأعمال اليومية.

أيضا أوضح الشكل المذكور مقدرة كل جهة من حيث تستطيع السيطرة على المنشأة أو عدم وجود السيطرة والسلطة على المنشأة.

يري الباحث هنا أن يسلط الضوء على أن أهداف القوائم المالية لقطاعات المستفيدين الخارجين الذين ليست لديهم السلطة أو القدرة علي تحديد المعلومات التي يحتاجونها من إدارة المنشأة وبالتالي يخضعون لقرارات الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات المتوفرة لهم عن المنشأة، وتشمل هذه القطاعات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ومانحي القروض الحاليين أو المرتقبين إضافة للموردين والعملاء والموظفين وهؤلاء جميعهم تشملهم القوائم المالية ذات الغرض العام وهم يختلفون عن إدارة المنشأة والتي قد تستخدم أيضاً هذه القوائم المالية إلا أن الدور الأساسي للإدارة فيما يتعلق بالقوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام هو إعدادها فضلاً عن أن إدارة المنشأة ليست طرفاً خارجياً، فهي تستطيع الحصول على كافة المعلومات التي تحتاجها، بما في ذلك القوائم والتقارير المالية الداخلية ومن ثم فإن أهداف القوائم المالية يجب أن تركز في احتياجات الذين يستخدمون المعلومات من خارج المنشأة حيث أن المستخدمين الداخليين يستطيعون الحصول علي كافة البيانات التي يحتاجونها حتى وإن لم تكن مضمنة في القوائم المالية.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة للأوراق المالية

تعتبر المعايير المحاسبية الإطار الذي يحكم إعداد وعرض القوائم المالية والمعايير هي الأحكام والضوابط والأنظمة التي تحكم إصدار القوائم وعرضها بالطريقة التي تتماشي مع طبيعة وخصوصية البلد المعني حيث

أن لكل بلد طبيعة وخصوصية مختلفة تجعله يحتاج لأنظمة وضوابط لإصدار القوائم المالية بطريقه تجعلها أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار معايير محاسبية خاصة بها كذلك درجت معظم بلدان العالم المتقدمة لاتباع نفس النهج حيث أن المملكة المتحدة أيضاً لها معاييرها المحاسبية الخاصة بها وبالرغم من المحولات التي سعت لإصدار معايير موحدة يتم تطبيقها في جميع بلدان العالم إلا أن ذلك لم يحقق لتمسك بعض البلدان بمعاييرها الخاصة وقد حقق توجه توحيد المعايير لإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي حاولت لحد ما التوفيق بين المعيارين الأمريكي والبريطاني إلا أن ذلك لم يتحقق تطبيق موحد للمعايير بالرغم من إن عدداً كبيراً من بلدان العالم وبذات الدول النامية درج علي تطبيق المعايير الدولية.

ظهرت لجنة المعايير الدولية للوجود بتاريخ 29/يوليو 1978م نتيجة لاتفاق الهيئات المحاسبية في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد وقعت اتفاقيتها المعدلة ودستورها في نوفمبر 1982م ويتولى إدارة شئون اللجنة مجلس مؤلف من ممثلين لثلاث عشرة دولة وأربع منظمات مهتمة في وضع التقارير المالية وقد كان الهدف من هذه اللجنة ما يلي: [15]

أ. إعداد ونشر لأجل الصالح العام، معايير محاسبية تراعي عند تقديم قوائم مالية وتشجع القبول بها والعمل بموجبها على مستوي العالم.
ب. العمل على شكل على تطوير وتوافق الأنظمة ومعاييرها المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية. [16]

أنواع معايير المحاسبة للأوراق المالية:

يرى الباحث أنه يمكن عرض معايير المحاسبة للأوراق المالية على النحو التالي:

- **معايير العرض والإفصاح:**

تعتبر متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند عرض البيانات والمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وإيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة سواء

[15] - د. مصطفى أحمد الشامي، مرجع سابق، ص346.
[16] - المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية المجمع العربي لمحاسبين الدوليين – عمان، 1999م، ص29.

كانت هذه القوائم متعلقة بالمنشأة أو قوائم موحدة أو خاصة بالمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء، ويتم إظهار هذه المعلومات على النحو التالي:

- **أولاً: معيار العرض والإفصاح في الشركات:** وفقاً لهذه المتطلبات فإن هناك اعتبارات خاصة للإفصاح متعلقة بكل قائمة من القوائم المالية علي حدة، فعادة ما يتطلع المستثمر إلى البيانات والمعلومات المفيدة عن الدخل والمركز المالي والموارد الاقتصادية ومصادر استخدامها، الأرباح وتوزيعاتها ومحاولة فهم مدلولاتها وأثارها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فبالنسبة لقائمة الدخل يعمل المستثمرون علي تقويم المقدرة التاريخية للوحدة المحاسبية علي توليد الدخل من النشاط الرئيسي المستمر ونتائج الأنشطة العرضية والفرعية المتوقع استمرارها، ونتائج الأنشطة وتدفقاتها المتوقعة بالإضافة إلى نتائج الأنشطة والإحداث والظروف غير العادية التي لا يحتمل تكرارها في المستقبل القريب، الأمر الذي يتطلب عرض البيانات والمعلومات التي توضح التفاصيل الكافية لفهم العلاقات الرئيسية وغيرها في بنود مستقلة.[17] أما بالنسبة لقائمة المركز المالي فإن المستثمرون يتطلعون إلى المعلومات المفيدة في تقويم طبيعة الأصول المتاحة وقيمتها ودرجة سيولتها واتجاهات الإدارة نحو استخدامها وتحديد الالتزامات وخاصة ما يتطلب تسويتها استخدام موارد نقدية وتوقيتها.[18] وأن العرف المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تبويب المعلومات وتفاصيلها في القوائم المالية وقد يتفق أو لا يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإنما يتوقف على تأثير التغيرات في السياسة المحاسبية المقترحة للعرض والإفصاح وبالتالي فإن تبويب المعلومات تحكمه المنفعة التي تعود على المستثمر من المعلومات حول طبيعة الأصول والالتزامات والسيولة واتجاهات الإدارة أما بالنسبة لقائمة التدفق النقدية، فإن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المتعلقة بمصادر التدفقات النقدية واستخداماتها، ويهتمون كثيراً بإظهار مصادر النقدية واستخدامها والفصل بين العمليات التي تنتج عن عمليات المنشأة وتلك الناتجة عن بيع أصول أو من اقتراض أو من استثمارات الملاك، أما قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة توزيعات الأرباح فإن المستثمرين يتطلعون إلى التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم التي تتأثر بها حقوق الملاك خاصة وأن هناك بعض العمليات غير العادية التي تتأثر بها حقوق الملاك الأمر الذي يتطلب معه

[17] -د. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص96.
[18] -د. سمير الصبان وآخرون، القياس والإفصاح المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص190.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

إعداد قائمة تمثل هذه التغيرات التي تحققت خلال الفترة حتى يمكن للمستثمرين الحصول على معلومات تساعدهم في تقويم طبيعة هذه التغيرات ومصادرها، وتعتبر هذه القائمة من القوائم المالية الأساسية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل. [19]

- **ثانياً: متطلبات العرض والإفصاح العامة في الشركات المساهمة العامة:** يمكن تبويب هذه المتطلبات إلى متطلبات عامة للعرض، وأخرى للإفصاح وكلاهما يمكن تبويبها إلى متطلبات عامة وأخري خاصة بكل قائمة. [20] وتتعلق المتطلبات العامة بكيفية العرض والإيضاحات المرفقة والمدى الملائم لتجميع البيانات وإظهارها وتفاصيلها وأسلوب عرضها، وتعتبر أهداف القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي الأساس في تحديد المفردات التي تشملها القوائم المالية وكيفية عرضها في شكل بنود أو عناصر[21] ونظراً لأن طريقة وكيفية إظهار المعلومات لها تأثير على مستوي القرارات المتخذة فلا بد أن يتم الإفصاح عن المعلومات بالطريقة التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات، وترتبط المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بما يلي: [22]

- الوحدة المحاسبية ونشاطها، حيث يجب الإفصاح عن طبيعة نشاط الوحدة وشكلها القانوني وتواريخ إعداد القوائم المالية والفترات التي تعطيها، حتى يتمكن المستثمر من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية مقارنة حجم وطبيعة الموارد المتاحة والأحداث والظروف المؤثرة.
- السياسة المحاسبية الهامة حيث أن تعدد السياسات المحاسبية يؤدي إلى إعداد بيانات ومعلومات مختلفة وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب ضرورة وجود مجموعة موحدة من السياسات المحاسبية المتعارف عليها بالإضافة إلى أن تتضمن القوائم المالية وصفاً واضحاً وموجزاً للسياسات المحاسبية الهامة.

[19] - يحي محمد أبو طالب، مرجع سابق، ص ص173،172.
[20] - يسري جرجس بسطا، دراسة تحليلية لسوق الوراق المالية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص ص 173،172
[21] - عبد الجبار السيد طه، الافصاح ودوره في تنشيط اسواق المال العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد التاسع، 199م ص289.
[22] - يحي محمد أبو طالب، مرجع سابق، ص ص173،172.

- التغيرات المحاسبية، وهي تشمل التغيرات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية، ويتطلب ضرورة إجراء التعديلات ومعالجة هذه التغيرات بطريقة ملائمة والإفصاح عنها بصورة كاملة حتى يتمكن المستثمر من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية لأداء المنشأة ومن أهمها: [23]

أ. التغيرات في السياسة المحاسبية: حيث تتضمن هذه التغيرات في المعايير والسياسات المحاسبية التي اتبعتها الإدارة وطرق تطبيقها في إعداد القوائم المالية وتبعاً لذلك فإن تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة يتطلب تعديلاً للقوائم المالية لكافة السنوات المالية السابقة بالإضافة إلى إيضاح أن القوائم المالية للسنوات السابقة قد تم تعديلها، وأثر هذه التغيرات على تلك السنوات وبالعملة الوطنية، وفي حالة عدم التعديل يجب الإفصاح عن ذلك كما لا يجوز إجراء مقاصة لهذه التأثيرات.

ب. التغيرات في التقديرات: قد تتاح معلومات أو تقع أحداث جديدة أو تكتسب المنشأة خبرة إضافية تؤدي إلى تغير في التقديرات قد تؤثر على النتائج المالية للسنوات السابقة، وبالتالي يتم حساب النتائج للسنة المقبلة وفقاً للأساس الجديد. [24]

ت. التغير في تكوين الوحدة المحاسبية: قد يحدث تغير في تكوين الوحدة المحاسبية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعبر لوحدة محاسبية غير الوحدة الأولى الأمر الذي يمكن اعتباره تغيير في السياسات المحاسبية مما يتطلب معه إعادة تصوير القوائم المالية وتعديلها لكافة السنوات المعروضة، فضلاً عن وصف طبيعة هذا التغير وسببه من خلال القوائم المالية لأن ذلك سوف يؤثر على نتائج الأعمال والمراكز المالية، وقد لا يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الإفصاح عن قيمة التغير ومبرراته وأثره علي النتائج في القوائم المالية المنشورة.

ث. تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة: قد يقع المحاسب في أخطاء محاسبية عند تطبيقه للمعايير والطرق المحاسبية ولها أثر على المعلومات التي تؤثر في التقديرات أو القوائم المالية، حيث أن الأخطاء تنتج عن التحول من سياسة محاسبية غير مقبولة إلى

[23] - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1997)، ص4.
24 -محمد احمد حسين، مرجع سابق، ص186

سياسة محاسبية أخرى مقبولة وفيه يتم تصحيح الأخطاء في التطبيق للمعايير والطرق المحاسبية. [25] وهناك ضرورة لتصحيح الأخطاء التي حدثت في القوائم المالية والإفصاح عن عملية التصحيح أما بتسوية وتعديل القوائم المالية والنتائج المالية لكافة السنوات السابقة والفترات اللاحقة والمعروضة أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة حتى تتاح إمكانية المقارنة أمام المستثمرين وفهمها.

ج. المكاسب والخسائر المحتملة: تتمثل في توقع حدوث مكاسب أو خسائر لا يمكن حسمها بصورة قاطعة إلا إذا وقعت أحداث معينة في المستقبل أو تأكد عدم وقوعها الأمر الذي يؤدي إلى اقتناء أصل أو صناعة أو تحقيق التزام، [26]ونظراً لأن مبدأ الحيطة والحزر المحاسبي يقضي بعدم إثبات أي مكاسب محتملة إلا إذا وقعت الأحداث التي تؤكدها، وإثبات الخسائر المحتملة إذا كانت المعلومات المتاحة في تاريخ الميزانية توضح أن الأحداث المقبلة تؤكد ضياع أصل أو تحمل التزام بصورة مرجحة يمكن تقدير قيمتها تقديراً مقبولاً. [27]

ح. الارتباطات المالية: تتمثل في ارتباط الوحدة المحاسبية مع غيرها باتفاقيات قابلة للتنفيذ قد تؤدي إلى تقييد حرية تضعها بقيود غير عادية وذات قيمة كبيرة مثل القيود على التوزيعات أو الاقتراض أو الاندماج أو الارتباط بشراء الأسهم أو شراء أو بيع عملات أجنبية، مثل هذه الارتباطات كبيرة القيمة وغير العادية لابد من الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة ولابد من وصفها وشروطها وقيمتها لأنها تعتبر من المعلومات المفيدة للمستثمرين. [28]

خ. الأحداث اللاحقة: وتتمثل في الأحداث التي تقع خلال الفترة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وبين تاريخ إصدارها، وقد تؤدي في تغيرات في الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية أو الفترة المقبلة وبالرغم من عدم وجود معيار خاص بها إلا أن كثير من معايير القياس المحاسبي ومعايير المراجعة تنص على أهمية الإفصاح عنها وإيضاح هذه الأحداث كعامل أساسي في عدالة تمثيل القوائم المالية.

[25] - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1997م)، ص4.
[26] - د. طارق عبد العال، التقارير المالية، مرجع سابق، ص839.
[27] - د. طارق عبد العال، دليل المحاسبين إلى تطبيق معايير التقارير الدولية، مرجع سابق، ص406.
[28] - المرجع السابق، ص406.

مما سبق يري الباحث أنه ينبغي عند أي إجراء تغير في السياسة المحاسبية ينبغي الإفصاح عن هذا التغير ومبرراته، وكذلك الإفصاح عن الارتباطات المالية لأن مثل هذه المعلومات تؤثر على أسعار الأوراق المالية داخل البورصة لأنها تعمل على تقدير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، وأن تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية يتوقف على طبيعة كل حدث ومدى ارتباطه ببنود القوائم المالية أو بأوضاع قائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الإفصاح عن مثل هذه الأحداث.

الفصل الثاني: دراسة الحالة

يتناول الباحث في هذا الفصل نشأة وتطور سوق الخرطوم وإجراءات الدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نبذة تاريخية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في استقطاب فوائض رؤوس الأموال غير الموظفة وتعبئتها في الاقتصاد الوطني لتساهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي تقوم بها الشركات والأفراد والأدوات المالية المطروحة بأسواق الأوراق المالية إضافة إلى أهمية أسواق الأوراق المالية المطروحة في توفير الموارد النقدية للمشروعات ودور سوق الأوراق المالية في إدارة السيولة الاقتصادية الوطني، وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي بالدولة.

أولاً: نشأة وتطور سوق الخرطوم للأوراق المالية:

بدأ التفكير في إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان في عام 1962م، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بداتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وتمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب في عام 1982م، لتنظيم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان، ولكن لم يتم أي إجراء في هذا المجال في عام 1992م. بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق

للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990م – 1993م).

وتم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر في نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على سوق الأوراق المالية لعام 1982م، ولكن هذا القانون المعدل لم يوفي بكل الأغراض لإنشاء سوق الأوراق المالية، تم في عام 1994م إجازة سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً، فبدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من أكتوبر 1994م، وفي الثاني من يناير 1995م تم افتتاح السوق الثانوية وسوق تداول الأسهم).[29]

واستمر تطور سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ بداية التداول في عام 1995 م على النحو التالي:[30]

- في العام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 شركة إلى 40 شركة.
- في العام 1997م حدثت زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يعادل 31 مليون دولاراً إلى 139 مليون دولار أمريكي. وقد تم في نفس العام تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية.
- في العام 1999م بدأ العمل في نظام السوق الموازية، وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستفائها لشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي.
- في العام 2001م بدأ بإصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وادراجها بالسوق الثانوية.
- في عام 2002م حدث توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.
- في العام 2003م تم إعلام مؤشر الخرطوم، وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وإدراج أسهم الشركة السودانية للاتصالات (سودتل) في سوق أبو ظبي للأوراق المالية إدراجاً تقاطعياً.

[29]- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي العاشر، 2004م، ص29.
[30] سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الرابع عشر، الخرطوم 2008م، ص13.

- في العام 2004م بلغ حجم التداول أعلى معدل له منذ تأسيس السوق، وتم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية.
- في العام 2005م حدث ارتفاع قياسي بحجم التداول إلى 121 مليار وارتفاع المؤشر بنسبة نمو بلغت 97.3%، وارتفاع في القيمة السوقية إلى 747.3مليار دينار، وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي احتل سوق الخرطوم للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق المالية العربية بنسبة نمو بلغت 50.8%.
- في العام 2006م حدث ارتفاع كبير في معدلات حجم التداول حيث سجل حجم التداول 2.06مليار جنيه بنسبة نمو بلغت (70%).
- في عام 2007م انضم سوق الخرطوم المالية للاتحاد البورصات الافريقية، مما فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة، وبداية العمل في مركز الإيداع.
- في العام 2008م حصل ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التداول، كما اكتمل إيداع أسهم معظم الشركات المدرجة في السوق الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراءات التحول الإلكتروني.

ثانياً: أهمية سوق الخرطوم للأوراق المالية:

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

عينة الدراسة:

تحقيقاً لهدف البحث فقد تم اختيار شركات تعمل في قطاعات مختلفة، وذات خصائص وصفات مختلفة، وأيضاً تختلف بها الفرص الاستثمارية من حيث حجمها وطبيعتها وأهداف تنفيذها وذلك بهدف التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار في أسواق المال، وإلى أي حد يوضح الإفصاح القدرة على جذب الاستثمارات.

وقد قامت تلك الشركات بالإفصاح عن الكثير من المعلومات الهامة بهدف جذب الاستثمارات وتتميز هذه العينة من الشركات بالآتي:

1. اختلاف مصدر التمويل الذي تعتمد عليه كل الشركة.
2. اختلاف طبيعة الفرصة الاستثمارية في كل شركة.

3. اختلاف الهدف من التمويل في كل شركة.

كما قام الباحث أيضاً بتصميم استبانة لاختبار فرضيات الدراسة، وقد قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين وبعض المختصين والمهتمين بشؤون أسواق الأوراق المالية وخاصة سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتنقسم بيانات الاستبانة إلى قسمين:

- القسم الأول: يشتمل على البيانات الشخصية.
- القسم الثاني: يشتمل على البيانات الأساسية محل الدراسة.

معيار اختيار عينة الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث باختيار عينة البحث من بعض الجهات التي لها علاقة مباشرة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الأسلوب الإحصائي:

الاستبيان هو الأداة الأساسية المستخدمة لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، وينقسم الاستبيان إلى قسمين القسم الأول بيانات المستقصي فهم الشخصية ويتكون هذا القسم من خمسة أسئلة تتعلق بالنوع والعمر والمستوي التعليمي والخبرة والمهنة.

أما القسم الثاني في الاستبيان فيخص البيانات الأساسية التي تهدف إلى اختيار الفروض وتتكون من 28 سؤالاً تتعلق بفاعلية نظام المعلومات في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى تطبيق المعايير الدولية للمراجعة المحاسبية.

يتكون مجتمع البحث من الفنيين والمستثمرين المتعاملين مع الأسواق المالية. بالنسبة لمجتمع البحث الشركات الاستثمارية العاملة في سوق المال (قطاع المستثمرين) يبلغ 37 مفردة، وبالنسبة لمجتمع البحث متعلق بالفنيين والعاملين في مجال الشركات المتعاملة مع الأسواق المالية يبلغ عددهم 264 مفردة.

ونظراً لتباين مجتمع وانتشاره في قطاعات مختلفة تم اختيار عينة عشوائية بحجم 25% من مجتمع الفنيين كما تم حصر شامل والجدول التالي يوضح ذلك:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (1): مجتمع البحث ومفردات العينة (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

الطبعة	مفردات المجتمع	مفردات العينة
الفنيين	264	66
المستثمرين	37	37
المجموع	601	103

الاستبانة الموزعة والمستلمة:

تم وضع عدد 103 على المبحوثين وتم استلام 103 استبانة بنسبة 100% كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2): مجتمع البحث ومفردات العينة (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

القطاع	الموزع	المستلم	غير مستلم	النسبة
الفنيين	66	66	-	%100
المستثمرين	37	37	-	%100
	103	103	-	%100

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات:

استخدم الباحث طريقة الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات الشخصية لمحدودية المجتمع أما فيما يتعلق باختبار فروض البحث فقد لجأ الباحث إلي (SPSS) استخدام برامج الحزم الاقتصادية للعلوم الاجتماعية، وقد تم استخدام (Chi square test) طريقة مربع كا2 (س) لاختبار الفروض من خلال الاستبانة.

إذا كانت قيمة (كا) المحسوبة عند مستوي معنوية 5% (0.5) أثر من قيمتها الجدولية فإنه يتم رفض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح.

البيانات الشخصية:

جدول رقم (3): العمر قطاع المستثمرين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أقل من 30سنة	8	%21.6
30-40سنة	17	%45.9
أكثر من 40	12	%32.4
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (3) يتضح بأن أكبر نسبة من أعمار المستقصي عنهم قطاع المستثمرين قد تراوحت ما بين 30-40 سنة، وذلك بواقع 17 مفردة من مفردات الدراسة والتي تمثل ما نسبته 45.9% يلي ذلك أعمار أثر

من 40 بواقع 12 مفردة والتي تمثل ما نسبته 32.4% يلي ذلك أقل من 30 بواقع مفردات 8 والتي تمثل ما نسبته 21.6%. وذلك يؤكد سيطرة أعمار الشباب على الاستثمار في هذا النشاط الاستثماري مما يضيف حيوية وعلم الشباب.

جدول (4): العمر قطاع الفنيين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أقل من 30سنة	16	%24.2
30-40سنة	26	%39.4
أكثر من 40	24	%36.4
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (4) يتضح بأن أكبر نسبة من أعمار المستقصي عنهم قطاع الفنيين قد تراوحت ما بين 30-40 سنة، وذلك بواقع 26 مفردة من مفردات الدراسة والتي تمثل ما نسبته 39.4% يلي ذلك أعمار أثر من 40 بواقع 24 مفردة والتي تمثل ما نسبته 36.4% يلي ذلك أقل من 30 بواقع مفردات 16 والتي تمثل ما نسبته 24.2%. وذلك يؤكد التقاء الشباب والحيوية مع خبرة الكهول وهو المطلوب في مثل هذا النوع من الأعمال.

جدول رقم (5): المستوي التعليمي قطاع مستثمرين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
دبلوم	5	%13.5
بكالوريوس	5	%13.5
دبلوم عالي	5	%13.5
ماجستير	21	%56.8
دكتوراه	1	%2.7
المجموع	37	%100

من الجدول (5) وبعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين عن المستوي التعليمي كانت النسبة الكبيرة لدرجة الماجستير بواقع 21 مفردة والتي تمثل ما نسبته 56.8% يلي ذلك بالتساوي لكل من الدبلوم والبكالوريوس والدبلوم العالي بواقع 5 مفردات لكل والتي تمثل ما نسبته 13.5%، يلي ذلك فئة الدكتوراه بمفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 2.7%. مما يؤكد الحوجة للعلم والتعلم لأي نشاط إنساني.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (6): المستوي التعليمي قطاع الفنيين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
دبلوم	6	%9.1
بكالوريوس	22	%33.3
دبلوم عالى	9	%13.6
ماجستير	22	%33.3
دكتوراه	7	%10.6
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (6) يتضح المستوي التعليمي لقطاع الفنيين قد تفوقت فيه درجتي البكالوريوس والماجستير بأكبر نسبة وذلك بعد سؤال المستقي عنهم وقد بلغت 22 مفردة لكل منهم شكلت ما نسبته 33.3% في الحالتين يلي ذلك الدبلوم العالي والذي بلغ 9 مفردة والتي تمثل ما نسبته 13.6% يلي ذلك فئة الدكتوراه بواقع 7 مفردات والتي تشكل ما نسبته 10.6% يلي ذلك الدبلوم بواقع 6 مفردات والتي تمثل ما نسبته 9.1%. وذلك أمر طبيعي نسبة لحوجة الأعمال للدراسات الأكاديمية العليا.

جدول (7): سنوات الخبرة قطاع المستثمرين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	%13.5
من 5 – 10سنوات	9	%24.3
من 11 – 15سنة	11	%29.7
أكثر من 15سنة	12	%32.4
	37	%100

من الجدول رقم (7) يتضح بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين عن خبرات المتوفرة في هذا المجال كانت الفئة (أكثر من 15سنة) هي الغالبة بواقع 12 مفردة والتي تمثل ما نسبته 32.4% يلي ذلك (من 11 – 15سنة) بواقع 11 مفردة والتي تمثل ما نسبته 29.7% يلي ذلك ما بين (من 5 – 10سنوات) بواقع 9 مفردات والتي تمثل ما نسبته 24.3% يلي ذلك (أقل من 5 سنوات) بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 13.5%. مما يؤكد وجود خبرة تراكمية كبيرة في النشاط الاستثماري.

جدول رقم (8): المؤهلات المهنية قطاع المستثمرين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
زمالة	3	%8.1
أخري	-	-
بيانات مفقودة	34	%91.9
	37	%100

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

من الجدول رقم (8) يتضح بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين أن نسبة كبيرة لم تجب عن المؤهلات المهنية وذلك بواقع 34 مفردة والتي تمثل ما نسبته 91.9%. يلي ذلك مؤهل الزمالة بواقع 4 مفردات والتي تمثل ما نسبته 81.1%. مما يعني بالضرورة عدم وجود حوجة ملحه للتأهيل المهني لقطاع المستثمرين أسوة بقطاع الفنيين

جدول (9): المؤهلات المهنية قطاع الفنيين (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
زمالة	7	%10.6
أخرى	5	%7.6
بيانات مفقودة	54	%81.8
	66	%100

يتضح من الجدول رقم (9) وبعد سؤال المستقصي عنهم قطاع الفنيين أنه أكبر عدد من المفردات أصبحت بيانات مفقودة وذلك بواقع 53 مفردة التي تمثل ما نسبته 81.8% يلي ذلك الزمالة كمؤهل مهني بواقع 7 مفردات والتي ما تمثل نسبته 10.6% يلي ذلك المؤهلات الأخرى بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 7.6%. مما يؤكد بالضرورة الاهتمام بالتأهيل المهني والتدريب على رأس العمل.

جدول رقم (10): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الإفصاح عن المعلومات يساعد على اتخاذ القرار (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	36	%97.3
لا أوافق	1	%2.7
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (10) يتضح أن نسبة كبيرة من المستقصي عنهم فيما يتعلق بضرورة الإفصاح عن المعلومات والذي يساعد بدوره في اتخاذ القرار السليم وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين أجاب 36 من مفردات العينة بالموافقة على الإفصاح يساهم في اتخاذ القرار مما يشكل 97.3% من العينة، يلي ذلك لا يوافقون بواقع مفردة واحدة والتي تشكل ما نسبته 2.7%. مما يؤكد بأن الإفصاح عن المعلومات يساعد على اتخاذ القرار السليم.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول رقم (11): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الإفصاح عن المعلومات يساعد على اتخاذ القرار (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	65	%98.5
لا أوافق	-	
لا أدري	1	%1.5
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (11) يتضح أن نسبة كبيرة من المستقصي عنهم فيما يتعلق بضرورة الإفصاح عن المعلومات والذي يساعد بدوره في اتخاذ القرار السليم وذلك بعد سؤال 66 من مفردات العينة وافق 65 مفردة تمثل 98.5% من عينة الدراسة، يلي ذلك لا يوافقون بواقع مفردة واحدة والتي تشكل ما نسبته 1.5%. مما يؤكد بأن الإفصاح عن المعلومات يساعد على اتخاذ القرار السليم.

جدول رقم (12): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات الموجودة بسوق الخرطوم تقوم بالإفصاح عن المعلومات (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	13	%36.1
لا أوافق	20	54.1
لا أدري	4	%10.8
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (12) يتضح بأنه كبيرة من مفردات عينة الدراسة لا توافق على أن الشركات الموجودة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار السليم وذلك بواقع 20 مفردة تشكل ما نسبته 54.1% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 13 مفردة والتي تشكل ما نسبته 36.1% يلي ذلك الذين لا يدرون عن الشركات الموجودة بسوق الخرطوم تقوم بالإفصاح عن المعلومات. مما يؤكد بأن الشركات الموجود بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تقوم بالإفصاح بالشكل المطلوب.

جدول رقم (13): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات الموجودة بسوق الخرطوم تقوم بالإفصاح عن المعلومات (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	13	%19.7
لا أوافق	49	%74.2
لا أدري	4	%6.1
المجموع	66	%100

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

من الجدول رقم (13) يتضح بأنه كبيرة من مفردات عينة الدراسة لا توافق على أن الشركات الموجودة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار السليم وذلك بواقع 49 مفردة تشكل ما نسبته 74.2% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 13 مفردة والتي تشكل ما نسبته 19.7% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 4 مفردة والتي تمثل ما نسبته 6.1% مما يؤكد بأن الشركات الموجود بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات.

جدول رقم (14): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	33	%89.2
لا أوافق	4	%10.8
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (14) يتضح بأنه نسبة كبيرة جداً توافق على أن غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات بواقع 33 مفردة والتي تمثل ما نسبته 89.2% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 10.8% وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين عن أن غياب المعايير يؤثر عل التحكم في الشركات. مما يؤكد أن غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات.

جدول رقم (15): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	65	%98.8
لا أوافق	1	%1.5
لا أدري	-	-
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (15) يتضح بأنه نسبة كبيرة جداً توافق على أن غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات بواقع 65 مفردة والتي تمثل ما نسبته 98.5% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع مفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 1.5% ولا يوجد الذين لا يدرون من قطاع الفنيين عن أن غياب المعايير يؤثر عل التحكم في الشركات. مما يؤكد أن غياب المعايير المحاسبية يعطي الشركات فرصة التحكم في المعلومات.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (16): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث وجود معايير محاسبية في غياب جهات رقابية يؤدي لعدم الالتزام (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	37	%100
لا أوافق	-	-
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (16) يضح أن عينة الدراسة قد اجتمعت إجماع تام بأن وجود معايير محاسبية في غياب جهات رقابية يؤدي لعدم الالتزام بها وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين وذلك بالإجماع 37 مفردة من مفردات عينة الدراسة والتي تمثل ما نسبته 100%. مما يؤكد ضرورة جهات رقابية لتطبيق المعايير المحاسبية.

جدول رقم (17): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث وجود معايير محاسبية في غياب جهات رقابية يؤدي لعدم الالتزام (قطاع الفنين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	66	%100
لا أوافق	-	-
لا أدري	-	-
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (17) يتضح أن عينة الدراسة قد اجتمعت إجماع تام بإن وجود معايير محاسبية في غياب جهات رقابية يؤدي لعدم الالتزام بها وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين وذلك بالإجماع 66 مفردة من مفردات عينة الدراسة والتي تمثل ما نسبته 100%. مما يؤكد ضرورة وجود جهات رقابية لتطبيق المعايير المحاسبية.

جدول (18): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم معايير المحاسبة (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	21	%56.8
لا أوافق	16	%53.2
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

من الجدول رقم (18) يتضح بأن هناك نسبة كبيرة من مجتمع البحث توافق على أن الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم بجميع معايير المحاسبة وذلك بواقع 21 مفردة والتي تمثل ما نسبته 56.8% والتي لا توافق 16 مفردة والتي تمثل ما نسبته 53.2%. وذلك يؤكد أن الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم معايير المحاسبة بالشكل المطلوب.

جدول (19): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم معايير المحاسبة (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	41	%62.1
لا أوافق	18	%27.3
لا أدري	7	%10.6
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (19) يتضح بأن هناك نسبة كبيرة من مجتمع البحث توافق على أن الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم بجميع معايير المحاسبة وذلك بواقع 41 مفردة والتي تمثل ما نسبته 62.1% من مجتمع الدراسة يلي ذلك لا توافق بواقع 18 مفردة والتي تمثل ما نسبته 27.3% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 7مفردات والتي تشكل ما نسبته 10.6% وذلك يؤكد أن الشركات التي تتداول أوراقها في سوق الخرطوم لا تلتزم معايير المحاسبة.

جدول (20): الفرضية الأولى (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

		مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المحاسبة			
		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات	أوافق	1	12	-	13
	لا أوافق	14	6	-	20
	لا أدري	4	-	-	4
	المجموع	19	18	-	37

كا 2=16.49 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.00

يتضح من الجدول رقم (20) أن هنالك 37 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه 37 منها 13 مفردة توافق على أن الشركات تقوم بالإفصاح على المعلومات ومن هذه 13 مفردة هنالك مفردة واحدة توافق على أن مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المحاسبة و12 لا يوافقون على ذلك. كذلك هنالك 20 مفردة لا توافق على أن الشركات لا تفصح عن المعلومات منها 4 توافق على أن مراجعي الحسابات يقومون

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

بتطبيق معايير المحاسبة وستة لا توافق على ذلك. كذلك هناك 4 مفردات لا تدري أن الشركات تقوم بالإفصاح على المعلومات وهم أنفسهم يوافقون على أن مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المراجعة ويضح من الجدول (20) أم قيمة كا2 تساوي 16.49 وقيمة مستوي المعنوية =0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه نفرض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القاتل: في ظل غياب المعايير المحاسبية سوف تتحكم الشركات التي تتداول أوراقها في أسواق المال في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها في قوائمها المالية.

جدول (21): الفرضية الأولى (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المحاسبة					
		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات	أوافق	7	6	-	13
	لا أوافق	19	22	8	49
	لا أدري	-	-	4	4
	المجموع	26	28	12	37

كا 2=21.164 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.01

يتضح من الجدول رقم (21) أن هنالك 66 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه ال 66 منها 13 مفردة توافق على أن الشركات تقوم بالإفصاح على المعلومات منها 7 توافق على أن مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المحاسبة و6 لا توافق على ذلك.

كذلك هنالك 4 مفردات لا تدري عن أن الشركات تقوم بالإفصاح عن المعلومات ولا تدري أن مراجعي الحسابات يقومون بتطبيق معايير المحاسبة يضح من الجدول (21) أن قيمة كا2=21.164 وقيمة مستوي المعنوية =0.01 وهي أقل من 0.05 وعليه نفرض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القاتل: في ظل غياب المعايير المحاسبية سوف تتحكم الشركات التي تتداول أوراقها في أسواق المال في كمية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها في قوائمها المالية.

الفرضية الثانية: تنظيم السياسات المحاسبية في الأسواق المالية لا يتحقق إلا بوجود معايير محاسبية مع الالتزام بالتقييد بتطبيقها:

تم اختبار هذه الفرضية بالجداول المبينة أدناه:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (22): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث تنظيم السياسات المحاسبية يتطلب معايير محاسبية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	23	%62.2
لا أوافق	14	%37.8
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

يتضح من الجدول رقم (22) بأن نسبة عالية قد وافقت على تنظيم السياسات المحاسبية بسوق الخرطوم لا يحقق إلا بعد وجود معايير محاسبية ومعايير مراجعة مع التزام بتطبيقها وذلك بواقع 23 مفردة والتي تمثل ما نسبته 62.2% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 14 مفردة والتي تمثل ما نسبته 37.8%. مما يؤكد بأن تنظيم السياسات المحاسبية يتطلب وجود معايير محاسبية.

جدول (23): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث تنظيم السياسات المحاسبية يتطلب معايير محاسبية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	65	%98.5
لا أوافق	1	%1.5
لا أدري	-	-
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول رقم (23) بأن نسبة عالية قد وافقت على تنظيم السياسات المحاسبية بسوق الخرطوم لا يحقق إلا بعد وجود معايير محاسبية ومعايير مراجعة مع التزام بتطبيقها وذلك بواقع 65 مفردة من المستقصي عنهم قطاع الفنيين والتي تمثل ما نسبته 98.5% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع مفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 1.5%. مما يؤكد بأن تنظيم السياسات المحاسبية يتطلب وجود معايير محاسبية.

جدول (24): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات التي تفصح عم أسباب تغيير السياسات المحاسبية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	13	%35.1
لا أوافق	18	%48.6
لا أدري	6	%16.3
المجموع	37	%100

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

من الجدول (24) يتضح أن هنالك نسبة كبيرة من المستقصي عنهم قطاع المستثمرين عن أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح عن أثر وسبب أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة بشأن الإهلاك التي تتم خلال الفترة المالية وذلك بواقع 18 مفردة لا توافق بما نسبته 48.6% من عينة الدراسة، يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 13 مفردة والتي تمثل ما نسبته 35.1% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 6 مفردات والتي تمثل ما نسبته 16.3%. مما يؤكد بأن الشركات لا تفصح عن أسباب تغيير السياسات المحاسبية.

جدول (25): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات التي تفصح عم أسباب تغيير السياسات المحاسبية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	12	%18.2
لا أوافق	48	%72.7
لا أدري	6	%9.1
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (25) يتضح وبعد سؤال المستقصي عنهم قطاع الفنيين عن أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح عن أثر وسبب أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة بشأن الإهلاك التي تتم خلال الفترة المالية وذلك بواقع 48 مفردة لا توافق والتي تشكل ما نسبته 72.7% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 12 مفردة والتي تمثل ما نسبته 18.2% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 6 مفردات والتي تمثل ما نسبته 9.1%. مما يؤكد بأن الشركات لا تفصح عن أسباب تغيير السياسات المحاسبية.

جدول (26): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث تقوم الشركات بالإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	12	%32.4
لا أوافق	20	%54.1
لا أدري	5	%13.5
المجموع	37	%100

يتضح من الجدول (26) بأن أكبر نسبة لا توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تلتزم بالإفصاح عن سبب وأثر التغيير في السياسات المحاسبية وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين، وقد كانت أكبر نسبة بواقع 20 مفردة من مفردات الدراسة والتي تشكل ما نسبته 54.1% يلي

ذلك الذين يوافقون بواقع 12 مفردة والتي تمثل ما نسبته 32.4% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 13.5%. مما يؤكد بأن الشركات لا تقوم الإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية.

جدول (27): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث تقوم الشركات بالإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	16	%24.2
لا أوافق	45	%68.2
لا أدري	5	%7.6
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول (27) بأن أكبر نسبة لا توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تلتزم بالإفصاح عن سبب وأثر التغيير في السياسات المحاسبية وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين، وقد كانت أكبر نسبة بواقع 45 مفردة من مفردات الدراسة والتي تشكل ما نسبته 68.2% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 16 مفردة والتي تمثل ما نسبته 24.2% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 7.6%. مما يؤكد بأن الشركات لا تقوم بالإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية.

جدول رقم (28): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات تقوم بالإفصاح عن الاستثمارات طويلة الأجل (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	6	%16.2
لا أوافق	25	%67.6
لا أدري	6	%16.2
المجموع	37	%100

يتضح من الجدول رقم (28) بأن أكبر نسبة لا توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح بطريقة مفصلة عن الاستثمارات طويلة الأجل متضمناً الإفصاح القيمة السوقية في حالة وجود اختلاف عن قيمتها الظاهرة بالقوائم المالية.

وذلك بواقع 25 مفردة تمثل ما نسبته 67.6%، يلي ذلك الذين يوافقون والذين لا يدرون بواقع 6 مفردات لكل منهما والتي تمثل ما نسبته 16.2% في الحالتين. مما يؤكد بأن الشركات لا تقوم بالإفصاح بشكل كافي عن الاستثمارات طويلة الأجل.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول رقم (29): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات تقوم بالإفصاح عن الاستثمارات طويلة الأجل (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	8	%12.1
لا أوافق	47	%71.2
لا أدري	11	%16.7
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول رقم (29) بأن أكبر نسبة لا توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح بطريقة مفصلة عن الاستثمارات طويلة الأجل متضمناً الإفصاح القيمة السوقية في حالة وجود اختلاف عن قيمتها الظاهرة بالقوائم المالية.

وذلك بواقع 47 مفردة تمثل ما نسبته 71.2%، يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 11 مفردة والتي تمثل ما نسبته 16.7% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 8 مفردات والتي تمثل ما نسبته 12.2%. مما يؤكد بأن الشركات لا تقوم بالإفصاح بشكل كافي عن الاستثمارات طويلة الأجل.

جدول (30): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات لا تقوم بالإفصاح عن بنود حقوق الملكية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	32	%86.5
لا أوافق	-	-
لا أدري	5	%13.5
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (30) يتضح أن هنالك نسبة كبيرة من عينة الدراسة بواقع 32 مفردة من مفردات الدراسة والتي تمثل ما نسبته 86.5% توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح بطريقة مفصلة عن بنود حقوق الملكية وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين. يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 51 مفردات والتي تمثل ما نسبته 13.5%. مما يؤكد بأن الشركات تقوم بالإفصاح عن بنود حقوق الملكية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (31): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات لا تقوم بالإفصاح عن بنود حقوق الملكية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	34	%51.5
لا أوافق	17	%25.8
لا أدري	15	%22.7
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (31) يتضح أن هنالك نسبة كبيرة من عينة الدراسة بواقع 34 مفردة من مفردات الدراسة والتي تمثل ما نسبته 51.5% توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بالإفصاح بطريقة مفصلة عن بنود حقوق الملكية وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم قطاع المستثمرين. يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 17 مفردة والتي تمثل ما نسبته 25.8%. يلي ذلك الذين لا يودرون بواقع 15 مفردة والتي تمثل ما نسبته 22.7%. مما يؤكد بان الشركات تقوم بالإفصاح عن بنود حقوق الملكية.

جدول (32): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث القوائم المالية للشركات تفصح عن بيانات القروض (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	10	%27
لا أوافق	22	%59.5
لا أدري	5	%13.5
المجموع	37	%100

نجد الجدول (32) يتضح أن نسبة غالبة لا توافق على إدارة الشركات التي يتداول أوراقها بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تفصح عن بيانات تفصيلية عن القروض طويلة الأجل وذلك بعد سؤال المستقصي منهم قطاع المستثمرين وقد بلغ عدد الذين لا يوافقون 22 مفردة تمثل ما نسبته 59.5% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 10 مفردات والتي تمثل ما نسبته 27%. يلي ذلك الذين لا يودرون بواقع 5 مفردات والتي تمثل ما نسبته 13.5%. مما يؤكد بأنه لا توجد إجابة كافية شافية للتساؤل عن مدي إفصاح الشركات عن بيانات القروض.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (33): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث القوائم المالية للشركات تفصح عن بيانات القروض (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	20	%30.3
لا أوافق	39	%59.1
لا أدري	7	%10.6
المجموع	66	%100

نجد الجدول (33) يتضح أن نسبة غالبة لا توافق على إدارة الشركات التي يتداول أوراقها بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تفصح عن بيانات تفصيلية عن القروض طويلة الأجل وذلك بعد سؤال المستقصي منهم قطاع الفنيين وقد بلغ عدد الذين لا يوافقون 39 مفردة تمثل ما نسبته 59.1% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 20 مفردة والتي تمثل ما نسبته 30.3%. يلي ذلك الذين لا يودرون بواقع 7 مفردات والتي تمثل ما نسبته 10.6%. مما يؤكد بأنه لا توجد إجابة كافية شافية للتساؤل عن مدي إفصاح الشركات عن بيانات القروض.

جدول رقم (34): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات المعنية تقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم (1) (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	2	%5.4
لا أوافق	27	%73
لا أدري	8	%21.6
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (34) يتضح أن نسبة كبيرة لا توافق على أن الشركات العاملة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (1) المتعلق بالإفصاح المتعلق بالالتزامات الطارئ وذلك بعد سؤال المستقصي منهم قطاع المستثمرين وقد بلغت 27 مفردة تمثل ما نسبته 73% يلي ذلك الذين لا يودرون بواقع 8 مفردات والتي تمثل ما نسبته 21.6%. يلي ذلك الذين يوافقون بواقع مفردتين والتي تمثل ما نسبته 5.4%. مما يؤكد بشكل نسبي أن الشركات المعنية لا تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (1).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول رقم (35): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات المعنية تقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم (1) (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	11	%16.7
لا أوافق	44	%66.6
لا أدري	11	%16.7
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (35) يتضح أن نسبة كبيرة لا توافق على أن الشركات العاملة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المتعلق بالإفصاح المتعلق بالالتزامات الطارئ وذلك بعد سؤال المستقصي منهم قطاع الفنيين وقد بلغت 44 مفردة تمثل ما نسبته 66.6% يلي ذلك الذين لا يوافقون لا يودرون بواقع 11 مفردة في الحالتين التي تمثل ما نسبته 16.7%.

مما يؤكد بشكل نسبي أن الشركات المعنية لا تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (1).

جدول رقم (36): الفرضية الثانية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية					
تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
	أوافق	**22**	5	-	27
	لا أوافق	**1**	9	-	10
	لا أدري	-	-	-	-
	المجموع	23	14		37

كا2 =15.85 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.00

يتضح من جدول رقم (36) أن هنالك 37 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه 37 مفردة منها 27 مفردة توافق على أن تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر وهذه الـ 27 منها 22 توافق على ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية و5 لا توافق كذلك هنالك 10 مفردات لا توافق على أن تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر منها مفردة واحدة توافق على ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية و9 لا توافق. يتضح من الجدول (36) أن قيمة كا2=15.85 وقيمة مستوي المعنوية =0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه نفرض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل: تنظيم السياسات المحاسبية في الأسواق المالية لا يتحقق إلا بوجود معايير محاسبية مع الالتزام بالتقييد بتطبيقها.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول رقم (37): الفرضية الثانية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية					
تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
	أوافق	64	-	-	64
	لا أوافق	1	1	-	2
	لا أدري	-	-	-	-
	المجموع	65	1	-	66

كا2=32.492 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.006

يتضح من جدول (37) أن هنالك 66 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه الـ 66 مفردة منها 64 مفردة توافق على أن تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر وهذه الـ 64 توافق على ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية.

كذلك هنالك مفردتين لا توافق على أن تدقيق القوائم المالية يقلل من المخاطر منها مفردة واحدة مفردات توافق على ضرورة المعايير المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية لتنظيم السياسات المحاسبية ومفردة واحدة لا توافق.

يتضح من الجدول (37) أن قيمة كا2=32.492 وقيمة مستوي المعنوية =0.006 وهي أقل من 0.05 وعليه نفرض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل: تنظيم السياسات المحاسبية في الأسواق المالية لا يتحقق إلا بوجود معايير محاسبية مع الالتزام بالتقييد بتطبيقه.

الفرضية الثالثة: عدم التزام الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية أدى لاعتماد المتعامل مع سوق الخرطوم للأوراق المالية على مصادره الخاصة لتوفير المعلومات المالية:

تم اختبار هذا الفرض بالأسئلة المبينة بالجداول الآتية:

جدول رقم (38): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث توجد آليات متابعة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	9	%24.3
لا أوافق	27	%37
لا أدري	1	%2,7
المجموع	37	%100

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

من الجدول (38) يتضح أن هنالك 27 مفردة من مفردات الدراسة لا توافق علي وجود آليات للمتابعة وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم (قطاع المستثمرين) عن أن سوق الخرطوم للأوراق المالية له آليات متابعة للتأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بمراجعة القوائم المالية الواردة بنشرة معايير المحاسبة وشكلت النسبة الكبيرة ما نسبته 37% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 9 مفردات التي تشكل ما نسبته 24.3% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع مفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 2.7%. مما يؤكد بشكل نسبي عدم وجود الآليات المطلوبة.

جدول رقم (39): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث توجد آليات متابعة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	13	%19.7
لا أوافق	29	%43.9
لا أدري	24	%31.4
المجموع	66	%100

من الجدول (39) يتضح أن هنالك 29 مفردة من مفردات الدراسة لا توافق علي وجود آليات للمتابعة وذلك بعد سؤال المستقصي عنهم (قطاع الفنيين) عن أن سوق الخرطوم للأوراق المالية له آليات متابعة للتأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بمراجعة القوائم المالية الواردة بنشرة معايير المحاسبة وشكلت النسبة الكبيرة ما نسبته 43.9% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 24 مفردة والذي يشكل ما نسبته 36.4% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 13 مفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 19.7% من عينة الدراسة. مما يؤكد بشكل نسبي عدم وجود آليات.

جدول رقم (40): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث هناك قوائم مالية وفق المعايير المحاسبية تساهم في اتخاذ القرار (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	27	%73
لا أوافق	10	%27
لا أدري	-	-
المجموع	37	%100

جدول رقم (40) يتضح بأن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد وافقت على أن وجود قوائم مدققة وفقاً لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة يقلل من درجة المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق

المالية وذلك بواقع 27 مفردة والتي تشكل ما نسبته 37% يلي ذلك الذين لا يوافقون لواقع 10 مفردات والتي تمثل ما نسبته 27% مما يؤكد بأن وجود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية يساهم في اتخاذ القرار.

جدول (41): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث هناك قوائم مالية وفق المعايير المحاسبية تساهم في اتخاذ القرار (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	64	%97
لا أوافق	2	%3
لا أدري	-	-
المجموع	66	%100

جدول رقم (41) يتضح بأن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد وافقت على أن وجود قوائم مدققة وفقاً لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة يقلل من درجة المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بواقع 64 مفردة والتي تشكل ما نسبته 97% يلي ذلك الذين لا يوافقون لواقع 2 مفردة والتي تشكل ما نسبته 3% لا يوجد مفردات لا تدري مما يؤكد بأن وجود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية يساهم في اتخاذ القرار.

جدول (42): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث المتعاملون في سوق الخرطوم لا يعتمدون على المعلومات (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	22	%59.5
لا أوافق	11	%29.7
لا أدري	4	%10.8
المجموع	37	%100

يتضح من الجدول (42) أن هنالك نسبة كبيرة من عينة الدراسة توافق بأن المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يعتمدون في قراراتهم على معلومات مالية من واقع قوائم مالية مراجعة، وذلك بواقع 22 مفردة من مفردات الدراسة التي تشكل ما نسبته 59.5% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 11 مفردة والتي تمثل ما نسبته 29.7% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 4 مفردات والتي تمثل ما نسبته 10.8%. مما يؤكد بأن كل المتعاملون في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يعتمدون على المعلومات في اتخاذ القرار.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (43): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث المتعاملون في سوق الخرطوم لا يعتمدون على المعلومات (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	51	%77.3
لا أوافق	9	%13.6
لا أدري	6	%9.1
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول (43) أن هنالك نسبة كبيرة من عينة الدراسة توافق بأن المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يعتمدون في قراراتهم على معلومات مالية من واقع قوائم مالية مراجعة، وذلك بواقع 51 مفردة من مفردات الدراسة التي تشكل ما نسبته 77.3% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 9 مفردات والتي تمثل ما نسبته 13.6% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 6 مفردات والتي تمثل ما نسبته 9.1% من عينة الدراسة. مما يؤكد بأن كل المتعاملون في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يعتمدون على المعلومات في اتخاذ القرار.

جدول (44): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث يعتمد المتعامل في سوق الخرطوم للأوراق المالية على المصادر الخاصة (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	32	%86.5
لا أوافق	1	%2.7
لا أدري	4	%10.8
المجموع	37	%100

يتضح من الجدول رقم (44) بأن هنالك نسبة كبير من عينة الدراسة توافق على أن المتعامل في سوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على مصادرها الخاصة في توفير المعلومات المالية وذلك بواقع 32 مفردة من مفردات عينة الدراسة والتي تشكل ما نسبته 86.5% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 4 مفردات والتي تشكل ما نسبته 10.8% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع مفردة والتي تمثل ما نسبته 2.7%. مما يؤكد بأن المتعامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المصادر الخاصة في الحصول على المعلومات.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (45): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث يعتمد المتعامل في سوق الخرطوم للأوراق المالية على المصادر الخاصة (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	52	%78.8
لا أوافق	5	%7.6
لا أدري	9	%13.6
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول رقم (45) بأن هنالك نسبة كبير من عينة الدراسة توافق على أن المتعامل في سوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على مصادرها الخاصة في توفير المعلومات المالية وذلك بواقع 52 مفردة من مفردات عينة الدراسة والتي تمثل ما نسبته 78.8% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 9 مفردات والتي تشكل ما نسبته 13.6% يلي ذلك الذين لا يوافقون بواقع 5 مفردات من مفردات الدراسة والتي تشكل ما نسبته 7.6%. مما يؤكد بأن المتعامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المصادر الخاصة في الحصول على المعلومات.

جدول (46): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات المسجلة بسوق الخرطوم تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	4	%10.8
لا أوافق	31	%83.8
لا أدري	2	%5.4
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (46) يتضح بأن المستقصي عنهم في قطاع المستثمرين لا يوافقون بنسبة عالية على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية وذلك بواقع 31 مفردة والتي تمثل ما نسبته 83.8% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 4 مفردات التي تمثل ما نسبته 10.8% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع مفردتين والتي تشكل ما نسبته 5.4%. مما يؤكد بأن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (47): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات المسجلة بسوق الخرطوم تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	8	%21.1
لا أوافق	47	%71.2
لا أدري	11	%16.7
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (47) يتضح بأن المستقصي عنهم في قطاع الفنيين لا يوافقون بنسبة عالية على أن الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية وذلك بواقع 47 مفردة والتي تمثل ما نسبته 71.2% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 11 مفردة والتي تمثل ما نسبته 16.7% يلي ذلك الذين لا يوفقون بواقع 8 مفردات والذين يشكلون ما نسبته 21.1%. مما يؤكد بأن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تقوم بإصدار قوائم مالية مرحلية.

الجدول رقم (48): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث الشركات المسجلة بسوق الخرطوم تقوم بإرفاق معلومات إضافية (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	1	%2.7
لا أوافق	34	%91.9
لا أدري	2	%5.4
المجموع	37	%100

من الجدول رقم (48) يتضح بأن أكبر نسبة من عينة الدراسة لا توافق على أن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بإرفاق معلومات إضافية مالية كافية لاتخاذ القرار وذلك بواقع 34 مفردة من مفردات الدراسة والتي تشكل ما نسبته 91.9 يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع مفردتين والتي تمثل ما نسبته 5.4% يلي ذلك الذين يوافقون بواقع مفردة واحدة والتي تمثل ما نسبته 2.7%. مما يؤكد بأن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تمكن المستخدمين من الحصول على معلومات إضافية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

الجدول رقم (49): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد عينة البحث الشركات المسجلة بسوق الخرطوم تقوم بإرفاق معلومات إضافية (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

البيانات	العدد	النسبة
أوافق	22	%33.3
لا أوافق	37	%56.1
لا أدري	7	%10.6
المجموع	66	%100

من الجدول رقم (49) يتضح بأن أكبر نسبة من عينة الدراسة لا توافق على أن الشركات المسجلة بأسواق الخرطوم للأوراق المالية تقوم بإرفاق معلومات إضافية مالية أو غير مالية تمكن المستخدم من الحصول عل معلومات مالي كافية لاتخاذ القرار وذلك بواقع 37 مفردة من مفردات الدراسة والتي تشكل ما نسبته 56.1 يلي ذلك الذين يوافقون بواقع 22 مفردة تمثل ما نسبته 33.3% يلي ذلك الذين لا يدرون بواقع 7 مفردات والتي تمثل ما نسبته 10،6%. مما يؤكد بأن الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لا تمكن المستخدم من الحصول على المعلومات الإضافية.

جدول (50): الفرضية الثالثة (قطاع المستثمرين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

يعتمد المتعاملون في السوق على المصادر الخاصة		الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية			
		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
	أوافق	3	1	-	4
	لا أوافق	27	-	4	31
	لا أدري	-	-	2	2
	المجموع	30	1	6	37

كا2=9.128 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.058

يتضح من جدول (50) أن هنالك 37 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه الـ 37 مفردة منها 4 مفردات توافق على أن المتعامل في السوق يعتمد على مصدره الخاص وهذه الـ 4 مفردات منها 3 توافق على أن الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية ومفردة واحدة لا توافق.

كذلك هنالك 31 مفردة لا توافق على أن المتعامل في السوق يعتمد على مصادره الخاصة منها 27 لا توافق على أن الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية و4 مفردات لا تدري. كذلك هنالك مفردتين توافق على أن الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية ولا تدري عن ان المتعامل في السوق يعتمد على مصادره الخاصة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

يتضح من الجدول (50) أن قيمة كا2=9.128 وقيمة مستوي المعنوية =0.058 وهي أكبر من 0.05 وعليه تقبل فرض العدم ونفرض الفرض البديل القاتل: عدم الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية أدى لاعتماد المتعامل في السوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية على مصادره الخاصة لتوفير المعلومات المالية.

جدول (51): الفرضية الثالثة (قطاع الفنيين) (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024م)

الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية					
يعتمد المتعاملون في السوق على المصادر الخاصة		أوافق	لا أوافق	لا أدري	المجموع
	أوافق	8	40	4	52
	لا أوافق	-	4	1	5
	لا أدري	-	3	6	9
	المجموع	8	47	11	66

كا2=20.306 درجة الحرية = 4 مستوي المعنوية =0.002

يتضح من جدول (51) أن هنالك 66 مفردة هي مجموع مفردات عينة الدراسة وهذه الـ 66 مفردة منها 52 مفردات توافق على أن المتعامل في السوق يعتمد على مصادره الخاصة منها 8 توافق على أن الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية و4 لا توافق و4 لا تدري.

كذلك هنالك 5 مفردات توافق على أن المتعامل في السوق يعتمد على مصادره الخاصة منها 4 مفردات لا توافق على أن الشركات تقوم بإصدار قوائم مالية ومفردة لا تدري. كذلك هنالك 9 مفردات لا تدري بأن المتعامل في السوق يعتمد على مصادره الخاصة.

يتضح من الجدول (51) أن قيمة كا2 المحسوبة =0.002 عند درجة حرية 4 ومستوي المعنوية =20.306، أصغر من كا2 الجدولية عند مستوي معنوي وعليه نرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القاتل: عدم الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية أدى لاعتماد المتعامل في السوق في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية علي مصادره الخاصة لتوفير المعلومات المالية.

الفرضية الرابعة: يؤدى اعتماد سوق الأوراق المالية على المعايير المحاسبية في توفير احتياجات المستخدمين من معلومات محاسبية، إلى زيادة قدرة هذه السوق على تشجيع الاستثمار:

للتوصل إلى صحة هذه الفضية لابد من تحليل النتائج الموجودة في الجداول أدناه والتي تتناول الأسئلة المتعلقة بهذا الفرض حيث تبين للباحث.

- لدى السؤال عن أن احتكام التقارير المالية لمعايير محاسبية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وتشجع الاستثمار تبين أن 92% يؤيدون ذلك.
- ولقد تبين لدى السؤال عن أن الالتزام بمتطلبات معايير الإفصاح التام في الإفصاح والعرض يمكن المستخدم من استخلاص معلومات ذات جودة تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية تبين 91% أكدوا ذلك وبوسط حسابي قدره 1.74 وهذه النسبة الكبيرة المرتفعة تعنى أن الالتزام بمعايير الإفصاح التام يمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- أما لدى السؤال عن أن دقة ونوعية المعلومات المعروضة في التقرير المالي تؤثر إيجاباً في زيادة حجم الاستثمار فقد أكد ذلك 93% وبوسط حسابي قدره 1.72 وهذا يدل على أن دقة ونوعية المعلومات المعروضة لها تأثير إيجابي ومباشر على حجم الاستثمارات.
- لدى توجيه السؤال عن أن احتكام التقارير المالية لمعايير محاسبية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية تبين أن 92% يؤيدون ذلك وبوسط حسابي قدره 1.73. وهذا يدل على إن إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
- لقد تبين لدى السؤال عن أن القوائم المالية المعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية تبين أن 90% يؤيدون ذلك وبوسط حسابي قدره 1.92 وهذا يدل على مدى أهمية القوائم المالية في تحسين البيئة الاستثمارية.

بهذا يتأكد صحة الفرضية: يؤدى اعتماد سوق الأوراق المالية على المعايير المحاسبية في توفير احتياجات المستخدمين من معلومات محاسبية، إلى زيادة قدرة هذه السوق على تشجيع الاستثمار.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (2)
IJFAES
February 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (2)

جدول (52): توزيع التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024 م)

العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
احتكام التقارير المالية لمعايير محاسبية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وتشجع الاستثمار	45 45%	48 48%	5 5%	2 2%	0 0%
الالتزام بمتطلبات معايير الإفصاح تمكن المستخدم من استخلاص معلومات ذات جودة تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية	37 37%	54 54%	7 7%	2 2%	0 0%
دقة ونوعية المعلومات المعروضة في التقرير المالي تؤثر إيجاباً بزيادة حجم الاستثمار	38 38%	55 55%	4 4%	3 3%	0 0%
تتوقف فقدرة سوق الأوراق المالية في تشجيع الاستثمار على قدرة معايير المحاسبية التي تستند عليها في تحقيق جودة المحتوى المحاسبي من المعلومات اللازمة للمستخدمين	38 38%	54 54%	5 5%	3 3%	0 0%
القوائم المالية المعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية	38 38%	52 52%	5 7%	2 2%	1 1%

من الجدول رقم (52) يرى الباحث إن غالبية أفراد العينة المستجيبة للأسئلة تسير في الاتجاه الإيجابي وهذا يعنى إجماعهم على الموافقة على هذه الأسئلة حيث نجد أن أكبر نسبة موافقة على الأسئلة هي 93% ومن هذا يتضح إجماع أفراد عينة الدراسة موافقتهم على إجابات الأسئلة.

يوضح الجدول رقم (4-2-9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاى ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (53): الوسط الحسابي الانحراف المعياري وقيمة كا2 ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية (المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2024 م)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	درجات الحرية	القيم الاحتمالية
احتكام التقارير المالية لمعايير محاسبية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وتشجع الاستثمار	1.64	.67	74.320	3	.000
الالتزام بمتطلبات معايير الإفصاح التام في الإفصاح والعرض يمكن المستخدم من استخلاص معلومات ذات جودة تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية	1.74	.68	73.520	3	.000
دقة ونوعية المعلومات المعروضة في التقرير المالي تؤثر إيجاباً في زيادة حجم الاستثمار	1.72	.68	79.760	3	.000
تتوقف فقدرة سوق الأوراق المالية في تشجيع الاستثمار على قدرة معايير المحاسبية التي تستند عليها في تحقيق جودة المحتوى المحاسبي من المعلومات اللازمة للمستخدمين.	1.73	.69	75.760	3	.000
القوائم المالية المعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية	1.92	.04	110.10	4	.000

من الجدول رقم (53) يلاحظ أن الأوساط الحسابية لجميع أسئلة الفرضية أقل من الوسط الفرضي وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو الأسئلة بالجدول تسير في الاتجاه الايجابي يعنى موافقتهم على ذلك حيث نجد أن أقل وسط حسابي هو 1.64 بينما أكبر 1.92 وهذا يعنى تقارب الإجابات من بعضها البعض، وعليه خلص الباحث إلى إن جميع أفراد العينة يوافقون على ذلك. ونجد أن الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة نحو الأسئلة يتراوح ما بين (.04_____69.) وهذا يشير إلى وجود تجانس حول الإجابات على الأسئلة ويلاحظ الباحث أيضاً بالجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي أقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد موافقة أفراد العينة المستجيبة على الإجابة حول الأسئلة وبالتالي تثبت صحة الفرضية.

الخاتمة

تشتمل على: النتائج والتوصيات.

نتائج البحث وتوصياته

أولاً: نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث على النحو التالي:

1. غياب المعايير المحاسبية تعتبر سمة غالبة حيث لا تلتزم معظم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية التي من شانها تنظيم السياسات المحاسبية.
2. الشركات التي يتم تداول اسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية ليس لديها التزام بتطبيق معايير محاسبية معتمدة من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية مما يتيح فرصة التحكم في نوعية وكمية المعلومات المالية التي يتم الافصاح عنها.
3. لا تتقيد سوق الخرطوم للأوراق المالية والمؤسسات المالية بالمعايير المحاسبية تقيداً كاملاً.
4. مازالت تجربة سوق الخرطوم للأوراق المالية تجربة حديثة تحتاج لدعم واهتمام من الجهات المختصة حتى تستطيع تأدية الدور المنوط بها
5. عدم كفاءة سوق الخرطوم أثر سلباً على الأداء المحاسبي ومن ثم على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية.
6. مجلس المحاسبين القانونيين لا يجد الدعم الكافي لإصداره معايير المحاسبة.

7. إن عدم الالتزام بتقديم تقارير عن المعلومات المالية المستقبلية ادى لغياب التنبؤات التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار.
8. إن متطلبات الإفصاح التي يفرضها السوق المالي على الشركات غير كافية لتلبية احتياجات المستثمرين.
9. تؤثر النظم المالية والقانونية التي تفرضها الدولة على الإفصاح المحاسبي.
10. يساعد الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشأة والأطراف الخارجية، ومن ثم إمكانية التقييم الجيد لجودة الأداء المالي من جانب السوق.
11. غياب التقارير المرحلية والقطاعية أدى لعدم توفر المناخ الجاذب للاستثمار حيث أن المعلومات.
12. المستقبلية والتنبؤات لا يمكن الحصول عليها بسهولة.
13. شركات الوساطة تعاني من بعض الصعوبات ولا تستطيع رفع وتطوير كفاءة الأداء في المعلومات في الأوراق المالية.
14. الترويج والإعلام غير كافي لإرساء حيث هناك ضرورة للإرساء معايير وتوفير إرشادات تمكن المستثمر من الحصول على المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار السليم.
15. المجهود المبذول من وزارة الاستثمار لتوعية المستثمر مازال يحتاج لمزيد من الدعم والجهد.
16. أن الالتزام بمتطلبات معايير الإفصاح التام في الإفصاح والعرض يمكن المستخدم من استخلاص معلومات ذات جودة تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.
17. أن احتكام التقارير المالية لمعايير محاسبية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
18. توجد علاقة مباشرة بين دقة ونوعية المعلومات المعروضة في التقرير المالي وبين مدى قدرتها في زيادة حجم الاستثمار.
19. أن القوائم المالية المعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
20. توجد علاقة مباشرة بين الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية للشركات وبين مدى ملائمة المعلومات الواردة فيها لمتخذي قرارات الاستثمار.
21. أن الالتزام بمتطلبات معايير الإفصاح التام في الإفصاح والعرض يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري.
22. يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية إلى المعلومات المحاسبية المستقبلية عن منشآت الأعمال.
23. أن نشر القوائم المالية في التوقيت المناسب يزيد من القدرة على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

24.أن درجة الإفصاح التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافية لأغراض اتخاذ القرارات في السوق، الأمر الذي يجعلها تتصف بعدم الملائمة.

ثانياً: التوصيات:

من خلال تلك النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بالآتي:

1. ضرورة تطوير وترقية الوعي الاستثماري وذلك بتكثيف الإعلام في هذا الجانب.
2. ضرورة إصدار التشريعات التي من شأنها تنظيم ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي ودعم الوعي الاستثماري.
3. ضرورة إلزام الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية المنشورة وفقاً لمتطلبات الإفصاح التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية.
4. ضرورة إلزام الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستثمرين من تقدير درجة المخاطر.
5. ضرورة إلزام كافة الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية توضيح أهم تنبؤات الإدارة وخططها المستقبلية والإفصاح عنها ضمن تقاريرها السنوية.
6. ضرورة الاستعانة بالخبراء لتطوير ورفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.
7. ضرورة إجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى الكشف عن فاعلية المعايير في توفير المعلومات المحاسبية المطلوب توفيرها في سوق الأوراق المالية، كما يراها أطراف عملية الاستثمار.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

- أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة، التوافق الدولي (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
- سمير الصبان وآخرون، القياس والإفصاح المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002).
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي العاشر، 2004م.
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الرابع عشر، الخرطوم 2008م.

- عبد الجبار السيد طه، الإفصاح ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد التاسع، 199م.
- عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، (الخرطوم: مطبعة العملة، 2003م).
- كمال الدين عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2004م).
- معايير المحاسبة الدولية – منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين لسنة 1999م.
- معايير المحاسبة المالية – لجنة معايير المحاسبة المالية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2000م).
- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية المجمع العربي لمحاسبين الدوليين – عمان، 1999م.
- هشام أحمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، ط2، (عين شمس: توزيع عين شمس، 1980م).
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1997).
- وليوم توماس أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة د. أحمد حجاج، د. كمال الدين سعد، (الرياض: دار المريخ للنشر السعودية، 2003م).
- يسري جرجس بسطا، دراسة تحليلية لسوق الوراق المالية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

- Lewis, R. And Pendrill, P. Advanced Financial Accounting, 3rd. Ed, (Pitmon, Publishing. 1991.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 1997م)، ص4.
- FASB, "Qualatative Characteristics of Accounting Information" Statement of Financial Accounting NO.2, May 1980.